الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.36

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
17 September 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتيه ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

تقديم الإعانة للمحكمة الخاصة لسيراليون (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-35026 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/66/521/Add.1)

١ - **الرئيس:** مشيراً إلى أن الموظف المسؤول بإدارة الشؤون الإدارية قد أطلع اللجنة على الحالة المالية الراهنة للمنظمة في جلستها الرابعة والثلاثين المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، قال إن بيانه قد صدر منذ ذلك الحين بوصفه تقريراً للأمين العام (A/66/521/Add.1).

٢ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إنها تقدّر الدعم المالي المتواصل الذي تقدمه الدول الأعضاء، والتزامها بتعزيز الحالة المالية للمنظمة، على الرغم من صعوبة المناخ المالي العالمي. ولفتت الانتباه إلى الفقرة ٣٠ من التقرير، وأشارت إلى أنه منذ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، قامت كل من ليسوتو وكوستاريكا بتسديد الأنصبة المقررة المستحقة وواجبة السداد بالكامل.

٣ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إنه في حين أن الحالة المالية للمنظمة تدعو إلى شيء من التفاؤل، فإن آثار المناخ المالي العالمي بادية. ومما يثير جزع المجموعة الزيادة الكبيرة، خلال فترة ستة أشهر فقط، في الديون المستحقة للدول الأعضاء عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات وطلبات التوريد والمواد الاستهلاكية وحالات الموت والعجز. وينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان التسديد للبلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة على سبيل الأولوية، بالكامل وفي الوقت المحدد. ومعظم هذه البلدان هي بلدان نامية غير قادرة على الحفاظ على التزامات قواتها وصيانة المعدات المملوكة للوحدات دون أن تتلقى أي مساعدة لفترات طويلة. وينبغي الإشادة بالتضحية والتفاني اللتين يبذلهما العديد من رعاياها العاملين في هذا المجال. وفي ما يتعلق ببعثات حفظ السلام التي تعاني من عجز نقدي، حثت المجموعة جميع الدول التي لم تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

٤ - وقال إن تسديد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط هو التزام بموجب الميثاق. وإن عدم الامتثال لهذا الالتزام يقوض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة ويقوض تنفيذ التزاماتها. وينبغي لجميع الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أن تفعل ذلك على الفور. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة ترفض جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد المنافية للقانون الدولي التي تعرقل أو تعيق تسديد المدفوعات من أعضائها. وأعرب عن القلق الشديد بشأن قيام العديد من أعضائها بإغلاق حساباتها، مما يعيق عملياتها اليومية ويؤدي إلى التأخر في تسديد هذه الاشتراكات. وتذكّر المجموعة الحكومة المضيفة بمسؤوليتها عن توفير بيئة ملائمة للدول الأعضاء لأداء أنشطتها المتعلقة بالأمم المتحدة وحثها على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة. وأضاف أن الطبيعة الخاصة التي تميّز النظام المصرفي لا تشكل عذراً مقبولاً بعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي حال استمرار هذه الصعوبات، فإنه ينبغي ألا تدرج البلدان المعنية في قائمة الدول الأعضاء المتأخرة في سداد الاشتراكات، ولا تخضع للتدابير المتعلقة بحقوق التصويت في المادة ١٩ من الميثاق.

٥ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): متحدثاً باسم مجموعة الدول الأفريقية، رحب بالتحسن الطفيف الذي طرأ على الحالة المالية للمنظمة. ومما يبعث على القلق أن جزءاً كبيراً من الأنصبة المقررة ظلت دون تسديد حتى قبل ستة أسابيع فقط من نهاية السنة المالية لعمليات حفظ السلام، الأمر الذي

يعيق تنفيذ الولايات. علاوة على ذلك، عندما واجهت بعثات حفظ السلام مشاكل تتعلق بالسيولة، تأخر سداد التكاليف للبلدان المساهمة، ومعظمها من البلدان النامية، وليس من المقبول أن تتحمل عبئاً مالياً ثقيلاً على مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وأشاد الفريق بالدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، وحثت جميع الدول التي لم تسدد اشتراكاتها المستحقة على أن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وقال إنها تدعم الجهود الرامية إلى إتاحة الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة المقدمة للأمين العام لتمكينه من الإسراع في تنفيذ الولايات.

٦ - **السيد بالانتاين** (نيوزيلندا): متحدثاً أيضا باسم أستراليا وكندا، قال إن ما شجع الوفود الثلاثة ازدياد عدد الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١١، وذلك على الرغم من المناخ المالي العالمي. إلا أنها تعرب عن قلقها بشأن زيادة المستوى الحالي للأنصبة المقررة غير المسددة بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بالسنة الماضية، واحتمال زيادة بنسبة ٢٨ في المائة في الديون المستحقة للدول الأعضاء بنهاية عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وكانت نتيجة ذلك معاقبة الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، وأرغمت البلدان المساهمة بقوات على الانتظار لسداد التكاليف المتكبدة. وقد أثّر التأخير في السداد بصورة خاصة على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور ليشتي، اللتين لم تتوفر لديهما موارد نقدية كافية في حساباتهما الخاصة.

٧ - وقال إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ستواصل إبداء التزامها تجاه المنظمة من خلال سداد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المناسب. وحثت جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها، وشجعت البلدان التي عليها متأخرات على تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. وترى أن تحسين الحالة المالية للمنظمة يتجاوز تزويدها بالموارد اللازمة، ويشمل مسؤولية مشتركة على الدول الأعضاء لكفالة أن تقوم المنظمة بإدارة الموارد على نحو فعال. وقال إن الجهود التي يبذلها الأمين العام الرامية إلى زيادة الانضباط المالي وتعزيز الإشراف والمساءلة مرحب بها، وكذلك جميع الجهود الأخرى الرامية إلى تحسين الكفاءة واستخدام الموارد المتاحة للوفاء بالولايات المتفق عليها.

٨ - **السيد بريسوتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، قال إنه على الرغم من قيام عدد أكبر من الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل في نهاية عام ٢٠١١ فإن المستوى الحالي للاشتراكات المقررة غير المسددة في الميزانية العادية في الوقت المماثل في عام ٢٠١٠، يبعث على القلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدفوعات غير المسددة في ميزانيات عمليات حفظ السلام تقوّض تنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام بالكامل، في حين أن المدفوعات غير المسددة في ميزانيات المحكمتين الدوليتين تقوض التنفيذ الكامل لاستراتيجيات إنجازهما. إن الاتجاه الإيجابي في تسديد الأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر يدل على التزام الدول الأعضاء بهذا المشروع الهام، على الرغم من التأخيرات الحاصلة في تنفيذه.

٩ - وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن تؤدي المنظمة مهامها والتحديات التي تواجهها المتزايدة إلا إذا أوفت جميع الدول الأعضاء بمسؤولياتها المالية إليها. وقال إن ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة المستحقة الكبير يذكر بضرورة اتخاذ تلك المسؤولية بجدية. وأكد أن الاتحاد الأوروبي، الذي ساهم أعضاؤه بما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة، تتجاوز حصة الدخل القومي الإجمالي لديه، وشدد أيضا على ضرورة قيام المنظمة باستخدام الموارد بفعالية وكفاءة وشفافية، وخاصة

في سياق الأزمة المالية العالمية، وتوزيع المسؤولية المالية على نحو أكثر إنصافا، بما يتناسب مع القدرة على السداد، لكفالة استدامة الهيكل المالي للمنظمة.

١٠ - **السيد سول كيونغ هون** (جمهورية كوريا): قال إن قيام الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، واجب وشرف كبيرين بالنسبة لها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تبذل الأمانة العامة جهوداً ترمي إلى استخدام الموارد بكفاءة وفعالية، وخاصة في ضوء الصعوبات المالية التي واجهتها الدول الأعضاء في السنوات القليلة الماضية. وقال إن الزيادة المضطردة في عدد الدول الأعضاء المواظبة على تسديد مدفوعاتها أمر مشجع في وقت تسود فيه قيود مالية، ومؤشر على اضطلاعها بمسؤوليتها بجدية تجاه المنظمة وولايتها.

١١ - وقال إن جمهورية كوريا تواصل جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، وهي تسدد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد للميزانية العادية والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وقال إن تسديد الاشتراكات في موعدها المحدد لميزانيات حفظ السلام تمثل مشكلة لأن عملية الميزانية في البلد لكل سنة متعاقبة قد لا يستوعب بسهولة توقيت ومبالغ الأنصبة المقررة لحفظ السلام التي لا يمكن التنبؤ بها. وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومته ملتزمة بخفض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام بأسرع ما يمكن، التي خصصت مبالغ لهذا الغرض في عام ٢٠١٢ أكبر مما كانت عليه في عام ٢٠١١.

١٢ - **السيد سياه** (سنغافورة): قال إن وفد بلده يرحب بالتحسن الذي طرأ على الحالة المالية للأمم المتحدة وعلى عدد من الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة. إلا أن الحالة المالية العامة للمنظمة لا تزال بحاجة إلى إدخال تحسينات، ولا يزال مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة مرتفعاً.

١٣ - وقال إنه يمكن تلافي الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة تماماً. وأن سنغافورة تتفهم وتتعاطف مع محنة بعض الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل حقيقية في تسديد اشتراكاتها المقررة. إلا أن هذه البلدان لا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الاشتراكات، وأن عدم قدرتها على السداد لا يقوّض قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها. بل إن الجهات المساهمة الرئيسية التي تعمدت عدم تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، على الرغم من قدرتها على ذلك، قد وضع المنظمة والدول الأعضاء الأخرى في وضع صعب. وعلى الرغم من أن الواقع الجغرافي السياسي يمنح كل دولة عضو صوتاً واحداً، فقد كانت للمساهمين الرئيسيين تأثير أكبر، وينحو بعضهم إلى وضع شروط على مدفوعاتهم التي يلزمهم الميثاق بتسديدها، يعكس سخرية مقلقة تجاه المنظمة ويشكل ابتزازاً مالياً. ويسعى بعض المساهمين الرئيسيين إلى تحويل مسؤولياتهم المالية إلى البلدان النامية من دون التنازل عن أي من امتيازاتهم. وما فتئت سنغافورة تقر بأن الأمم المتحدة الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف ذات العضوية والشرعية الشاملة. ويقر جميع أعضاء اللجنة بدورها المميّز الذي لا غنى عنه في المجتمع الدولي، وينبغي أن تتذكر مسؤولياتها المالية. وينبغي أن يواصل المساهمون الرئيسيون تسديد حصصهم.

١٤ - وعلى الرغم من أننا نقر بمسؤولية الدول الأعضاء تجاه المنظمة، فإن سنغافورة ترى ضرورة أن تكون المنظمة مسؤولة بالمثل أمام الدول الأعضاء، في إدارة الموارد الموكلة إليها بفعالية، والعمل بشفافية، والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الواضحة وفي الوقت المناسب . ويجب على الأمانة العامة أنها موضع ثقة تجاه الموارد المالية للدول الأعضاء، وتذكّر بأن الأنصبة المقررة قد تستخدم للتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الرعاية الصحية وتعزيز التعليم، وإيجاد فرص عمل في

مجتمعات الجهات المساهمة نفسها. وما لم تستخدم الموارد على نحو يتسم بالنزاهة والشفافية والفعالية، سيظل جمعها عملية صعبة محفوفة بالشكوك وعدم الثقة.

١٥ - وقال إن المنظمة يجب أن تستجيب للتحديات العالمية المعقدة التي يواجهها العالم. وقد لا تستطيع أن تفعل ذلك من دون إتاحة الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها، لكن حجب الاشتراكات للتحفيز على أداء يتسم بمزيد من الكفاءة هو أسلوب يتسم بقصر النظر ويدعو إلى السخرية. فقد التزمت جميع الدول الأعضاء بتسديد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المناسب. وقال إن سنغافورة تحث الجميع على الامتثال لذلك الالتزام.

١٦ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا): مشيراً إلى تحسن الوضع المالي للمنظمة، قال إن الأزمة المالية في السنوات القليلة الماضية قد أثرت على قدرة العديد من الدول الأعضاء، بما فيها كوبا، بشأن تسديد اشتراكاتها المقررة. إلا أن هذه البلدان لم تكن سبب الأزمة المالية، بل ضحايا لها.

١٧ - وقال إنه إذا تمكنت الدول الأعضاء من الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط، يمكن أن تسدد الديون الكبيرة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكلة لبعثات حفظ السلام من دون اللجوء إلى الممارسة الضارة المتمثلة في الاقتراض الداخلي من حسابات البعثات المغلقة والعاملة. فإذا أوفت جميع الدول الأعضاء بواجباتها، يمكن عندها إعادة الأرصدة المتبقية في حسابات البعثات المغلقة، وعلى بعض الدول الأعضاء التي لديها القدرة، ولكن لا توجد لديها الرغبة في دفع اشتراكاتها ألا تتوقع من الآخرين دعم التزاماتها. وتوّد كوبا أن تشكر دائرة الاشتراكات على المساعدة التي قدمتها في رصد حالة الاشتراكات في مختلف الميزانيات للمنظمة، ولا سيما من خلال بوابة الاشتراكات الإلكترونية.

١٨ - ومردداً ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر، ومتحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إنه يدين التدابير القسرية الإنفرادية التي تضع عقبات في طريق سداد الاشتراكات المقررة. وينبغي عدم إدراج البلدان المتأثرة من إجراءات البلد المضيف، التي تتعارض مع جميع التزاماتها، في قائمة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات، ولا تخضع لأحكام المادة ١٩ من الميثاق. وكما نشأت الحالة نفسها قبل عام، فإنه ينبغي للجمعية العامة النظر في الأمر بعناية، بهدف اتخاذ قرار واضح بشأن هذه المسألة.

١٩ - وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها باعتبارها دولة نامية وواحدة من ضحايا الأزمة، فقد ظلت كوبا ملتزمة بالتعددية من خلال المشاركة بنشاط في الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك مواظبتها على تسديد اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وهي تسعى إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها في عمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين. ويأتي كل هذا على الرغم من معاناتها من آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاما، الذي أضر بقدرة كوبا على السداد. وبما أنها لم تكن قادرة على استخدام دولارات الولايات المتحدة، فقد كانت مدفوعاتها تخضع لتقلبات أسعار الصرف وتعين أن يتم ذلك بواسطة طرف ثالث. وقد جمدّت التحويلات المصرفية الكوبية إلى المنظمات الدولية في مناسبات عديدة، حتى عندما كان تقويمها يتم باليورو.

٢٠ - ومن الأمثلة الصارخة على ذلك قيام حكومة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ باحتجاز أكثر من ٤ ملايين دولار من تمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لعدد من المشاريع في كوبا. ولا يمكن أن يكون لهذا الإجراء أي أساس سوى الرغبة في تكثيف آثار الحصار على الفئات الضعيفة من السكان الكوبيين.

٢١ - ومنذ نهاية عام ٢٠٠٦، رفض مصرف الاتحاد السويسري ومصرف الاعتماد السويسري، اللذان توجد لديهما حسابات معظم المنظمات الدولية التي يقع مقرها في جنيف، تحويلات مباشرة من كوبا، وحرما البلد من إمكانية التسديد للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المستحقات الدولية لتسجيل وتجديد براءات الاختراع والعلامات التجارية التي تملكها أو التي تمولها الشركات الكوبية. وقد اتبع المصرفان أوامر من الولايات المتحدة، وطبقا تشريعات تتجاوز حدودهما الإقليمية. وعبثاً دعت الجمعية العامة في أكثر من عشرين مناسبة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ويشكل الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض من جانب واحد الذي لا يزال يعاني منه البلد العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة. إن طبيعة هذه السياسة التي تتجاوز الحدود الإقليمية تعد انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢٢ - وفي ما يتعلق بسير عمل اللجنة، وفي أعقاب نتائج الجزء الأول من الدورة السادسة والستين المستأنفة، استمر ورود أنباء مقلقة يومياً بشأن تنفيذ القرارات الإدارية والمتعلقة بالميزانية للجمعية العامة . وتبذل محاولات لاستعادة وظائف تم رفضها في إطار الميزانية العادية، مثل الوظيفة المتعلقة بمكتب المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، باستخدام تمويل من التبرعات. ووضعت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تفسيرا غريبا على النقاش الدائر حول الخدمات التي تقدم إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وتعتمد البعثات السياسية الخاصة على آليات الدعم المخصصة لبعثات حفظ السلام، من دون وجود ولاية في هذا الشأن والقائمة تستمر.

٢٣ - وتتكشف كل هذه الأحداث على خلفية المناقشة التي أدرتها اللجنة مؤخراً حول معنى المساءلة والشفافية في المنظمة. ولا يبدو أن هناك وسيلة انتصاف لهذه المشكلة. ويجب أن تتحمل الأمانة العامة التزامات المساءلة على النحو الذي تحدده القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. وقال إن كوبا تدين الاتجاه الحالي وتصر على أنه يجب ألا تكون الأمانة العامة انتقائية في تنفيذ ولايات الجمعية العامة، لأن ذلك يشوّه تلك الولايات. وقد أتت التطورات الراهنة بنتائج عكسية، وأبطلت كل الوعود الأخيرة بالشفافية والحوار مع الدول الأعضاء.

٢٤ - **السيد بروخوروف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بالمؤشرات المشجعة على تحسن الحالة المالية للمنظمة من حيث الأنصبة المقررة غير المسددة والمبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات. وعلى الرغم من الحالة المالية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء، فقد ازداد عدد الدول التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل في عام ٢٠١١ عما كان عليه الأمر في عام ٢٠١٠. وينبغي للدول المتبقية أن تحذو حذوها. ويمثل الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة، كما حدث في الماضي، مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء. وإن عدم الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة قد يؤثر على عملها وعلى قدرتها على تحقيق النتائج.

٢٥ - ولاتشكل التحسينات المبلغ عنها عزاء عن حجم المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء، وقد أظهر العجز النقدي لدى عدد من بعثات حفظ السلام العاملة أن الحالة المالية للمنظمة أبعد ما يكون عن المثالية. وقال إن وفد بلده يؤكد، كما فعل في الماضي، الالتزام الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة بدفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط. وأعرب عن ثقته بأن الدول الأعضاء ستبذل قصارى جهدها لتسديد المبالغ المستحقة، لتمكين المنظمة من تنفيذ المشاريع والبرامج التي وافقت عليها ومواجهة التحديات والتهديدات التي قد تنشأ بمزيد من الثقة.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، فإن الدول الأعضاء، التي تحملت عبئاً مالياً في وقت عصيب على اقتصاداتها، تستطيع أن تطلب إلى الأمانة العامة، وينبغي لها أن تفعل ذلك، أن تضع خططاً مالية رشيدة وإجراء تقييم واقعي للموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الولايات التي تمت الموافقة عليها.

٢٧ - **السيد كونو** (اليابان): قال إن جميع الدول الأعضاء مسؤولة عن تسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها. وعلى الرغم من التكاليف الهائلة لإعادة الإعمار بعد وقوع الزلزال الكبير في شرق اليابان، فقد امتثل بلده بإخلاص لذلك الالتزام، المستمد من ميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز السلام والازدهار الدوليين. وقد شجعه على ذلك، ازدياد عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل. وكرر طلبه بأن تستخدم الأمانة العامة من الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء بكفاءة وفعالية، فضلاً عن الحصول على مزيد من الكفاءة، ومراعاة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجمعية العامة التدقيق في مقترحات الأمين العام الواقعية بهدف تحديد مستوى الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات.

٢٨ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده، وهو عضو مؤسس للمنظمة، لا يزال ملتزماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن الامتثال للالتزامات المالية بالكامل وفي حينها ودون شروط. وبناء على ذلك، دأب بلده على تسديد أنصبته على الفور. وفي العام الماضي، وعلى الرغم من العديد من التحديات التي واجهت بلده، باعتباره بلداً نامياً، وهدفاً لجزاءات اقتصادية ومالية وتجارية من جانب واحد وغير مشروعة وجائرة، فقد سدد بلده أنصبته المقررة للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمتين. وكان الشعب السوري الضحية الرئيسية للجزاءات التي فرضها عليه عدد من البلدان. كما تأثر عمل البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة فلم تعد البعثة قادرة على تلقي تحويلات الأموال اللازمة لتغطية تكاليفها التشغيلية والإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة للسنة الحالية. ومما زاد الحالة سوءا المشاكل المصرفية التي واجهتها في البلد المضيف. ففي بداية عام ٢٠١١، قرر أحد المصارف في الولايات المتحدة إغلاق حسابات عدد من البعثات الدائمة، بما فيها بعثة بلده. وبعد جهود حثيثة، تم العثور على مصرف بديل في واشنطن العاصمة، لكنه أغلق أيضا من دون إشعار. ورفضت جميع المصارف التي جرى الاتصال بها منذ ذلك الحين قبول بعثة بلده كعميل لها. وقال إنه يود أن يذكّر البلد المضيف مسؤولية توفير البيئة للدول الأعضاء التي تتيح لها الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالأمم المتحدة، ويدعو إلى إيجاد حل سريع للمشكلة.

٢٩ - وقال إنه ينبغي أيضا أن تتذكر الأمانة العامة مسؤولياتها تجاه الدول الأعضاء في هذا الشأن. فهي مسؤولة عن ضمان تنفيذ اتفاق المقر مع البلد المضيف. وأن عدم قدرة بلده على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة للسنة الحالية يعزى إلى الافتقار إلى وجود حساب مصرفي في البلد المضيف، والواقع بأن الجزاءات الجائرة المفروضة من جانب واحد عليه أدت إلى وقف التحويلات المالية. وقد فرضت هذه الجزاءات دول ما فتئت تدّعي بأنها تحترم الميثاق. وطلب وفد بلده أن لا تدرج الجمهورية العربية السورية بين الدول الأعضاء المتأثرة بأحكام المادة ١٩ من الميثاق بسبب التأخير في التسديد، نظراً لأنها تفي بالتزاماتها المالية بصدق منذ عام ١٩٤٥، ولم يمنعها عن مواصلة ذلك إلا وضع غير معقول لا علاقة له بعدم توفر الموارد أو الإرادة. وإذا لم تتمكن المنظمة من إيجاد حل دائم، فإن الموقف السلبي وغير القانوني لعدد من الدول سينتشر وسيؤثر على مصداقيتها وقدرتها على العمل. ويجب أن تنفذ قرارات الجمعية العامة بأمانة لكي تعكس إرادة الدول الأعضاء بدلا من أن تخدم برامج بضع دول تتعارض مع المبادئ التي أسست بموجبها المنظمة.

٣٠ - وقال إنه حاول عرض موقف بلده بتحفظ، بغية الحفاظ على ما تبقى من المبادئ الدبلوماسية للمنظمة. بيد أن الحالة الراهنة أبعد ما تكون عن هذه المبادئ. وتشكل مثالاً للتمييز الصريح والانتهاك الصارخ لجميع الاتفاقيات والاتفاقات التي تكتنف إنشاء المنظمة، بما في ذلك الميثاق. وإذا كانت بعض الدول ترغب في استخدام الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة، فينبغي أن تكون صادقة وشفافة إزاء نيتها تلك. وينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة أن تتحدث الأمم المتحدة باسم جميع الدول.

٣١ - **السيدة تشاو هوي** (الصين): قالت إن دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية، باعتبارها أهم منظمة حكومية دولية في العالم، أمر لا بديل له. وقالت إن وفد بلدها يؤيد الجهود الرامية إلى إجراء تغييرات إدارية تركز على جعل المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات الحالات الجديدة الصعبة والمعقدة. وأعربت عن أملها في أن يساعد الإصلاح المالي الملائم في تنفيذ وإدارة عدد البرامج والأنشطة المتزايد بمزيد من الفعالية، واستخدام الموارد بترشيد أكبر، وتحسين الناتج والكفاءة إلى أقصى حد ممكن، وخدمة الدول الأعضاء على نحو أفضل.

٣٢ - وقالت إن وفد بلدها يقدّر الحقيقة بأن عددا من الدول الأعضاء، ولا سيما من الدول النامية، قد بذلت جهوداً كبيرة للوفاء بالتزاماتها المالية بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها. وأعربت عن أملها في أن تنضم الدول المساهمة الرئيسية المتأخرة في تسديد مدفوعاتها إلى الدول الأخرى لتسديد أنصبتها المقررة بالكامل.

٣٣ - ومع قيام المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة ومتحدة لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يأمل وفد بلدها بأن تعزز جهود الأمين العام الرامية إلى الإصلاح الإداري والتدابير الأخرى المساءلة، وأن تحافظ على الانضباط المالي الصارم، واستخدام جميع الأموال المقدمة من الدول الأعضاء على نحو جيد وفعال. وقالت إن الصين كان بلداً نامياً يتصف بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ولا يزال العديد من الناس يعيشون في فقر. ونتيجة لذلك، فقد كان بحاجة إلى موارد مالية هائلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها، قد سددت اشتراكاتها للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، وللمخطط العام لتجديد مباني المقر، ولعمليات حفظ السلام بالكامل في عام ٢٠١١، وسددت الميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين، ومعظم اشتراكاتها لحفظ السلام في عام ٢٠١٢. وهي على وشك أن تسدد المدفوعات المستحقة لعمليات حفظ السلام.

٣٤ - وقالت إن مؤسسة مالية سليمة تشكل ضمانة هامة لقدرة المنظمة على النهوض بمسؤولياتها بموجب الميثاق والاضطلاع بأنشطة البرنامج. وبالتالي، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية والمسؤولية للإيفاء بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في الميثاق.

٣٥ - **السيدة نورمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تأخذ التزاماتها الدولية بجدية، وتواصل جهودها الرامية إلى دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المناسب. إلا أنه، كما هو معروف على نطاق واسع، فإن إشارة المنظمة إلى المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة شوهتها عوامل تشمل الفرق بين السنوات المالية لدى الأمم المتحدة ولدى الولايات المتحدة. وربما كان من غير المعروف على نطاق واسع، أن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مساهم في المنظمة، قد سددت أنصبة مقررة وتبرعات إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمبلغ يزيد على ٧,٧ بلايين دولار في السنة المالية ٢٠١٠. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١ وحده، دفعت أكثر من ٢,٢ بليون دولار كاشتراكات للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام، وللمحكمتين

الدوليتين، وللمخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا يشمل هذا المبلغ التبرعات المقدمة إلى مختلف الصناديق والبرامج والكيانات الأخرى. ومن غير الصحيح ومن السخف الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، وإن بلدها لا يزال ملتزما بالمنظمة، وبالدور الحيوي الذي تقوم به في إحلال السلام العالمي والأمن وتقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان.

٣٦ - **السيد تاكاسو** (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه يدرك جيداً أنه نظراً لأنه لا تكاد توجد للمنظمة أي إيرادات متأتية من مصادر مستقلة، فإنها تعتمد على الالتزام المالي والاشتراكات التي تقدمها الدول الأعضاء التي تتحقق بصعوبة، التي لا يمكن أن تعمل من دونها. وقال إنه استمع بانتباه شديد إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء اللجنة، وأثنى على البلدان التي بذلت جهوداً جبارة وعالجت الطلبات المالية التنافسية، والعراقيل الإجرائية وغيرها من الصعوبات من أجل الوفاء بالالتزامات المالية. ومما يثلج الصدر، أنه على الرغم من صعوبة الحالة الاقتصادية، فقد ازداد عدد الاشتراكات الواردة بالكامل وفي الوقت المناسب، مما يظهر روح المسؤولية العالية تجاه المنظمة. ويدرك المشاكل المتصلة بالجدول الزمني الذي يجعل من الصعب أن تسدد بعض الدول الأعضاء المبالغ بالكامل وفي حينها.

٣٧ - وقال إن المنظمة تتمتع بصحة مالية سليمة. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء المدرجة في القائمة سابقاً، فقد سددت شيلي وكوستاريكا وملديف ومنغوليا كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية؛ وسددت كوستاريكا وليختنشتاين وليسوتو وسلوفاكيا بالكامل أنصبتها المقررة من أجل حفظ السلام؛ وسددت أندورا والدانمرك وليسوتو وتركيا أنصبتها المقررة بالكامل للمحكمتين الدوليتين؛ وسددت بنن والكاميرون أنصبتها المقررة بالكامل للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وكما لاحظ العديد من أعضاء اللجنة، فإن الأمانة العامة تضطلع بمسؤولية مماثلة، في استخدام الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة وبشكل رشيد، وخاصة في الوضع المالي العالمي الحالي الصعب، وتحسين تنفيذ الميزانية.

٣٨ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إنها تولي اهتماما كبيراً لتعليقات أعضاء اللجنة المتعلقة بالترتيبات المصرفية، وأعربت عن سرورها لأن تبلغ عن التطورات الإيجابية التي تفضي إلى الشعور بالأمل للتوصل إلى حل للدول الأعضاء التسع التي تواجه صعوبات، في الأسابيع القليلة القادمة. وقالت إن مكتبها سيبقي اللجنة على اطلاع بالوضع. وتوجد دولة عضو واحدة حالياً خاضعة لأحكام المادة ١٩ من الميثاق.

٣٩ - **الرئيس**: أشار إلى التعليقات التي أبداها ممثل كوبا، ودعاه إلى تقديم تفاصيل عن أسئلته المتعلقة بمحاولات استعادة الوظائف التي رفضت في إطار الميزانية العادية، وفي ما يتعلق بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات تجاه المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج.

٤٠ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إن وفد بلده، بدلاً من أن يطرح أسئلة محددة، فقد قدم تعليقات على تقارير بشأن اتخاذ القرار لا تزال تتلقاه. وأنه لا يعتزم الشروع في مناقشة بشأن تنفيذ الميزانية. و لم تكن الشواغل المشار إليها سوى أمثلة توحي بأن البيئة الموعودة للحوار ليست حقيقة واقعة.

٤١ - وفي ما يتعلق بالصعوبات المصرفية، فقد أعرب عن رغبته في معرفة إلى أي مدى تشمل تلقائيا المادة ١٩ من الميثاق البلدان التي تمتلك الإرادة، لكنها غير قادرة على تسديد مساهماتها. وتساءل عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتفادي تطبيق المادة ١٩ غير العادلة في مسائل لا صلة لها بقدرة الدولة على السداد.

٤٢ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إن البلدان التي تعاني من صعوبات لوجستية بدفع اشتراكاتها يمكنها أن تطلب إعفاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق الذي ستنظر فيه الجمعية العامة؛ بل إنها، وليست الأمانة العامة، المسؤولة عن القرارات المتعلقة بهذه الطلبات.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢ -٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/66/7/Add.25 و A/66/354/Add.8)

٤٣ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إن تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (A/66/354/Add.8) شمل الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة ٢٠١٢ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، والاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٢ لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، الذي يعمل منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

٤٤ - وكانت ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد مددت في الآونة الأخيرة حتى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣ بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢). ويشمل إجمالي الاحتياجات من الموارد للبعثة ٦٠٠ ٧٠٢ ٣٨ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٦٦ ٣٦ دولار) التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ٦٢٩ ١٧ دولار) وتكاليف ٢٧٢ موظفاً (٧٠٠ ٨٣٦ ١٨ دولار). وفي ما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فقد ازدادت الاحتياجات التشغيلية لعام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٠٠ ٠٤٦ ٣ دولار بواسطة عملية نقل المزيد من الموظفين من نيروبي إلى الصومال وتكاليف اجتماعات إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة. وطُلب إلى الجمعية العامة الموافقة على ميزانيتي البعثتين السياسيتين الخاصتين بمبلغ إجمالي ٨٠٠ ٧٤٨ ٤١ دولار (صافيه ٨٠٠ ٥١٢ ٣٩ دولار)، والموافقة على تحميل مبلغ مماثل على الاعتماد المخصص للبعثتين السياسيتين الخاصتين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٥ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): خلال عرضه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/7/Add.25)، قال إنه، مع التسليم بالظروف الخاصة التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كان لدى اللجنة الاستشارية تحفظات بشأن الهيكل العام لملاك الموظفين فيها، الذي ترى أنه ينبغي أن يظل قيد الاستعراض في ضوء التطورات الجارية على أرض الواقع. وبناء عليه، فقد أوصت بعدم إنشاء ١٢ وظيفة، بما فيها ٥ وظائف في مركز الخدمات العالمية في برينديزي، ومن شأن تخفيض تكاليف العمليات والموظفين أن يؤدي إلى انخفاض قدره ٤٠٠ ٦٠٨ ١ دولار في الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢.

٤٦ - ولاحظت اللجنة الاستشارية الفرص والتوقعات الجديدة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الناجم عن الزخم الجديد في عملية السلام في الصومال، وليس لديها أي اعتراض على مقترحات الأمين العام بشأن الموارد لعام ٢٠١٢. إلا أنها تثق بأنه، خلال الفترة المتبقية من فترة الميزانية، بذُلت كل الجهود الممكنة للبحث عن الوفورات والكفاءة، حيثما كان ذلك ممكنا، للحد من النفقات الإضافية. وترد التوصية العامة بشأن الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثتين في الفرع الرابع من تقرير اللجنة الاستشارية.

تقديم الإعانة للمحكمة الخاصة لسيراليون (A/C.5/66/16)

٤٧ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٢ (A/C.5/66/16) موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة، بشأن طلب تمديد فترة تنفيذ الإعانة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٧.

٤٨ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الشفوي للجنة الاستشارية ذي الصلة، وقال إن اللجنة الاستشارية، بعد أن نظرت في الطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيسة قلم المحكمة الخاصة لسيراليون، أحيلت أيضا إلى اللجنة الخامسة للنظر فيها بوصفها الوثيقة A/C.5/66/16، ليس لديها أي اعتراض على التمديد المقترح لفترة تنفيذ الإعانة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٤٩ - وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن المحكمة الخاصة لسيراليون كانت قد أنشئت بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون التي سيتم إنهاؤها باتفاق الطرفين لدى إنجاز الأنشطة القضائية للمحكمة الخاصة. وأشارت اللجنة الاستشارية كذلك إلى أنها أوصت، في تقريرها A/66/7/Add.19، بضرورة أن توافق الجمعية العامة، كتدبير استثنائي، على إعانة بمبلغ ٩ ٠٦٦ ٤٠٠ دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، على أساس أن تعاد أي أموال تخصص من الميزانية العادية للمحكمة الخاصة إلى الأمم المتحدة عند تصفية المحكمة، في حال تلقي تبرعات كافية.

٥٠ - وقال إن الجمعية العامة، في الجزء التاسع، الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٧، قد أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات في ما يتعلق بالمحكمة بمبلغ لا يتجاوز ٩ ٠٦٦ ٤٠٠ دولار. وعند الاستفسار. أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أُنفق مبلغ قدره ٤ ٧٦٠ ٦٠٠ دولار من الإعانة الموافق عليها. واللجنة على ثقة بأن المحكمة الخاصة ستواصل توخي الحذر في استخدام مواردها. وكانت رئيسة قلم المحكمة قد أشارت في رسالتها الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، إلى تمديد عمل المحكمة الخاصة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، مما تترتب عنه احتياجات إضافية من الميزانية. كما أشارت رئيسة قلم المحكمة إلى أن المحكمة تدير ميزانيتها لتحقيق وفورات، يمكن أن تستعمل بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، كما أنها تقوم بجمع أموال للمساعدة في تلبية احتياجاتها حتى نهاية أعمال المحكمة. وطلبت رئيس قلم المحكمة تمديد فترة تنفيذ الإعانة، لكنها أفادت بأنه ليس بوسع المحكمة تأكيد الموعد النهائي بسبب طبيعة الإجراءات القضائية.

٥١ - واجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام، بمن فيهم رئيسة قلم المحكمة الخاصة لسيراليون. وأُبلغت بأن جلسة النطق بالحكم في قضية السيد تشارلز تايلور كان من المقرر أن تعقد في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢، وتبدأ عملية الاستئناف بعدها مباشرة. وسيجري استعراض استراتيجية إنجاز المحكمة الخاصة في اجتماع الهيئة العامة للقضاة في الفترة الممتدة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مع توقع جدول زمني واضح للإنجاز. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن رئيسة قلم المحكمة ستواصل الاضطلاع بأنشطة جمع الأموال لتمويل عمل المحكمة، فضلا عن المحكمة الخاصة للمهام المتبقية لسيراليون. وأشارت اللجنة الاستشارية إلى توقعاتها المعلنة بأن تكثف اللجنة الإدارية ورئيسة قلم المحكمة وكبار الموظفين الآخرين في المحكمة جهودهم لتمويل أنشطتها من خلال التبرعات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.